القرآن الكريم مصدرا للسنن الاجتماعية

أ.حســن عالي
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع
تخصص علم الاجتماع الديني
جامــعة وهران

تقديم:

إن التدبر في آيات القرآن الكريم مفتاحٌ للتعرف على سنن الاجتماع التي لا يتحقق بدون إدراكها إدراك مقومات التسخير، ولا يتأتى من دون تمثلها تعمير الأرض وفق متطلبات الإرادة الإلهية. ومن شأن الوقوف على هذه السنن أن يمكن من تحصيل معرفة على قدر وافر من المصداقية العلمية والدقة المنهجية، ويمهد لأجرأة المصدرية المعرفية للوحي في العلوم الاجتماعية.

ولما كان هذا شأن السنن الاجتماعية المبثوثة في القرآن الكريم صار من اللازم تحديد مفهومها وبيان دواعي الاهتمام بها وتوضيح معالم المنهج الذي ينبغي اتباعه في استخراجها تمهيدا لاستخلاص مفاهيم مفتاحية تروم إقامة صرح بناء نظري في هذا المجال.

المبحث الأول: مفهوم السنن:

المعنى اللغوي والاصطلاحي للسنن:

السنن جمع سنة وهو مشتق من "سن". وتستعمل اللفظة للدلالة على الطريقة والسيرة والنهج وما شاكل ذلك من معان، وقد ذكر ابن الأثير أن الأصل في لفظ السنة وما تصرَّف منها هو الطريقة والسيرة. وفي حديث المجوس 'سُنُّوا بهم سُنَّة أهلِ الكتاب أي خُذُوهم على طريقتهم وأجْرُوهم في قَبُول الجِزْية منهم مُجْراهُم'، وعلى نفس المنوال ذكر صاحب مختار الصحاح أن السنة هي السيرة وأن السنن هو الطريقة، ومنه يقال استقام فلان على سنن واحد، ويقال امض على سنتك. وفي لسان ابن منظور: "سَنَّ اللَّه سُنَّةً أي بَيَّن طريقاً قويماً(...)والسُّنَّة السيرة حسنة كانت أو قبيحة، قال خالد ابن عُتْبة الهذلي:

فلا تَجْزَعَنْ من سِيرةٍ أَنتَ سِرْتَها فأَوَّلُ راضٍ سُنَّةً من يَسِيرُها

وفي الحديث 'من سَنَّ سُنَّةً حَسَنةً فله أَجْرُها وأَجْرُ من عَمِلَ بها ومن سَنَّ سُنَّةً سيِّئة يريد من عملها لِيُقْتَدَى به فيها، وكل من ابتدأَ أَمراً عمل به قوم بعده قيل هو الذي سَنَّه وقد تكرر في الحديث ذكر السُّنَّة وما تصرف منها والأَصل فيه الطريقة والسِّيرَة، وإِذا أُطْلِقَت في الشرع فإِنما يراد بها ما أَمَرَ به النبيُّ ونَهى عِنه ونَدَب إِليه قولاً وفعلاً مما لم يَنْطق به الكتابُ"

وقال الفيروزآبادي في معنى السنة: "والأصل فيها الطريقة والسيرة، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم 'من سن سنة حسنة' أي طريقة حسنة، وسنة النبي صلى الله عليه وسلم طريقته التي كان يتحراها".

تمييز السنن عن غيرها:

مما سبق يظهر أن السنة تنصرف بشكل كبير إلى معنى القانون، لذلك وجدنا من الباحثين من يصطلح عليها بهذه التسمية. ومن ذلك ما ذكره الدكتور عبد الكريم زيدان في كتابه 'السنن الإلهية'، حيث قال "إن معنى السنة هو معنى القانون العام من حيث خضوع أفعال البشر وسلوكهم إلى أحكام هذه السنة التي يمكن تسميتها بالقانون العام." والمقصود بالقانون "قضية عامة صادقة صدقا كليا أو إحصائيا احتماليا تمكن من تفسير ظواهر مشاهدة ومن استبصار ظواهر أخرى لم تتم مشاهدتها بعد، كما تقود إلى إجراء تجارب، وتسمح بتوقع حدوث الظواهر التي تفسرها. يكون القانون كليا عندما يتعلق التفسير الذي يقدمه بظاهرة ما في جميع الحالات التي تتحقق فيها شروط حدوثها، ويكون إحصائيا عندما يثبت حدوث الظاهرة في شروط معينة، ولكن بنسبة خاصة من الحالات التي تتحقق فيها تلك الشروط."

وقد يستعمل لفظ الشرائع والنواميس للتعبير عن نفس المعنى الذي تؤديه السنن، وقد أشار إلى ذلك محمد عبده حين قال: "الكتاب يصرح أن لله في الأمم والأكوان سننا لا تتبدل، والسنن هي الطرائق الثابتة التي تجري عليها الشؤون وعلى حسبها تكون الآثار وهي التي تسمى شرائع ونواميس."

وقد نبه إلى ضرورة التفريق بين هذه الأمور الأستاذ محمد هيشور حين قال: "من الضروري ونحن نتعرض لقضية السنن الإلهية أن نضع فروقا واضحة بين أمور يشتبه على بعض الناس أنها من السنن، مثل المقاصد العامة، والقواعد الكلية، والقيم: العدل والإحسان والجمال، فكل هذه قيم وليست سننا، ومثل المبادئ العامة كتقرير المسؤولية الفردية أو العلم للمؤاخذة ﴿**وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا**﴾، أو السعي ﴿**وأن ليس للانسان إلا ما سعى**﴾، أو الأثر الفوري للقوانين ﴿**لا ما قد سلف**﴾ وهذه كلها قواعد ومبادئ عامة يستفيد منها أهل العلوم الاجتماعية والإنسانية ولكنها ليست من السنن. كما يجب التفرقة بين السنة وبين كل من الوعد والوعيد، أو الحقائق، ﴿**إن الله على كل شيء قدير**﴾، ﴿**وقال ربكم ادعوني أستجب لكم**﴾، فكل هذه ليست من السنن ولكن من الحقائق الإيمانية."

أنواع السنن والفرق بينها:

تنقسم سنن الله في هذا الوجود إلى قسمين، قسم خاص بسنن الله في الكون، وآخر خاص بسننه في المجتمعات. فأما السنن الكونية فهي نواميس الله تعالى وقوانينه الأزلية التي تضبط حركة المخلوقات من أجرام وكواكب ومركبات وغيرها-كل ذلك في تكامل وانسجام، من أصغر ذرة إلى أكبر مجرة- بحيث يؤدي كل منها ما خلق لأجله، دون أدنى خلل أو خُلف، إذ ليس الجميع سوى ﴿**صنع الله الذي أتقن كل شيء**﴾ فهو سبحانه الذي أبدع ﴿**وخلق كل شيء فقدره تقديرا**﴾

وأما سنن الله في المجتمعات فهي تلك القوانين المطردة والثابتة التي أودعها الله في الحياة البشرية، والتي تشكل إلى حد كبير ميكانيكية الحركة الاجتماعية وتعين على فهمها. إنها المبادئ الأساسية التي تحكم حركة التاريخ البشري في ماضيه وحاضره ومستقبله. ويمكننا أن نفهم من هذا التعريف أن سنن الله في المجتمعات هي الطريقة المتبعة في معاملة الله تعالى للبشر بناء على سلوكهم وأفعالهم وموقفهم من شرع الله وأنبيائه وما يترتب على ذلك من نتائج في العاجل والآجل، سواء كان هذا الآجل دنيويا أو أخرويا. فهي تتناول من جهة طريقة الله في معاملة البشر،وتتناول أيضا ما يترتب على ذلك من نتائج معينة في الدنيا والآخرة. إن السنن الاجتماعية من هذا المنظور تشمل تلك الوقائع التي يلحقها الله بعباده مجازاة لهم على أعمالهم الاختيارية التي استمروا عليها ولم يتحولوا عنها، ثوابا لمن وافقوا منهج الله أو عقابا لمن كفروا أو شاقوا الله، وابتلاء للمومنين، واستدراجا للطغاة، وتشمل أيضا ما وضع الله لعباده من شرائع أراد منهم التزامها.

المبحث الثاني:دواعي الاهتمام بالسنن الاجتماعية:

لما كان البحث العلمي يتسم في منظومة الفكر الإسلامي بطابعه الاشتغالي، بحيث لا تُقبل المباحث النظرية التي ليس لها ثمرة عملية ولا يهتم بمسألة من المسائل ما لم تنبن عليها فائدة أو تقتضيها أسباب مقنعة، وجب جرد أهم العوامل الداعية إلى

الاهتمام بالسنن الاجتماعية في القرآن الكريم والتي تبين وجوه المصالح المرتبطة بها. ويحقق بيان أهم هذه الدواعي أيضا مطلبا آخر على جانب كبير من الأهمية وهو استحضارها المستمر وتمثلها في الذهن أثناء البحث حتى لا تحيد هذه المعرفة عن مهمتها الوظيفية التي تضطلع بها وتصير مجرد تظاهر هش في المشهد الحضاري.

ويمكن تصنيف هذه الدواعي إلى حضارية ومعرفية ووظيفية كالآتي:

الدواعي الحضارية:

يحظى مجال السنن بالاهتمام لما له من أهمية بالغة في الظرفية الراهنة التي يمر بها العالم الإسلامي. وغير خفي أن الساحة الإسلامية قد كانت ولا تزال مسرحا لأحداث جسيمة، تجاوبت معها غالبا بمنطق رد الفعل، وقد كان لهذا انعكاسه على الحياة الاجتماعية والأوضاع العامة للمسلمين؛ بحيث زاد من استفحال مشاكلهم، وأسهم في تعقد الخريطة الاجنماعية لحياتهم، وجعل النفس المسلمة -الفردية والجماعية- عرضة لمؤثرات لا قبيل لها بها.

الدواعي المعرفية:

إن المعرفة بسنن الله تعالى معرفة ضرورية تعد من الواجبات الدينية، فهي جزء من معرفة الدين نفسه، وتتبعُها سبيل معرفةِ كيف انبنت الشريعة على العدل المحض، وتبينِ علة التكليف وأساسِ الثواب والعقاب. ولما كان كتاب الله أول روافد المعرفة الدينية

صار من اللازم استقراء وجرد ما جاء فيه وتتبع مظان السنن من خلال تقصي مفردات الكتاب واستنطاق آياته وتثوير معانيه تمهيدا للخروج بتصور شامل عن المعرفة القرآنية في هذا المجال.

الدواعي الوظيفية:

إن من أهم دواعي الاهتمام بالسنن الاجتماعية المبثوثة في القرآن الكريم هو الوظيفة التي تضطلع بها في علاقتها بالعلوم الإنسانية عموما وبعلم الاجتماع على وجه الخصوص؛ فمن شأنها أن تشكل مصدرا مهما لهذه العلوم نعيد على ضوئه النظر في الكثير من نتائجها وخلاصاتها، ونمدها من ثم بنتائج وخلاصات يقينية أشبه من حيث الصرامة والدقة بمعادلات العلوم الرياضية والفيزيائية، فتتضاءل الأخطاء نتيجة لذلك، وتتقلص ويصير من الممكن تجنبها وتفاديها.

ويتأكد هذا الجانب الوظيفي بالنظر إلى المعطيات الآتية:

- أن عملية التفكير لا تتم دون محرضات ومسبقات سلبية كانت أو إجابية، فالخطرات والأفكار التي ترد على أذهاننا ما هي في الواقع إلا انعكاسات للمشاهدات والمؤثرات الخارجية التي تجعل العقل في ارتباط دائم بمحيطه وواقعه. ثم إن هذه الانعكاسات ليست مجرد نقل موضوعي للواقع الخارجي وإنما هي تأويل ذاتي له من قبل الفرد والجماعة؛ فالفرد يدرك الواقع من خلال معارفه وتجاربه، والجماعة - وإن كانت تشترك في تفسير

موحد نسبيا للواقع- تبقى رؤيتها ذات صدق ذاتي مشترك تحافظ على امتداده التنشئة الاجتماعية.

- أن الظاهرة الإنسانية هي أشد ظواهر الكون تعقيدا لأنها ذات بعد روحي إضافة إلى بعدها المادي. فالبحث العلمي وإن تمكن من تحقيق إنجازات مذهلة فيما يتصل بالعالم المادي الذي يمكن أن نعتمد فيه إلى حد كبير على معطيات الحس، والذي تتفاعل فيه الأسباب والنتائج ثم ينتهي الأمر في هذه الحياة، فإنه ظل عاجزا أمام الظاهرة الإنسانية التي تتكون من مادة وروح ويتحد فيها عالم الغيب بعالم الشهادة، لأنها بهذا الموجب ذات بعد متعال لا ينتهي بنهاية هذه الحياة ولا يمكن معرفة قوانينه إلا من مصدر علوي.

وهذه المعرفة هي التي يتكفل الوحي بتوفيرها انطلاقا من قدرته على استيعاب الواقع بنوعيه؛ واقع الغيب وواقع الشهادة، وهو استيعاب لا يمكن للبشر تحصيله بمعزل عن هدايات الوحي. والوحي في ذلك لا يصادم العلم لأن هذا الأخير "لا ينحصر فيما يثبت من ظواهر المادة، وإنما يشمل كل معرفة يحصلها العقل بالمناهج الملائمة لطبيعة موضوع المعرفة نفسها" ومن هذا المنطلق أمكن تعريف العلم بأنه "مجموع النشاطات المعرفية الهادفة إلى سبر حقيقة الأحكام الرامية إلى تحديد طبيعة الوجود وقوانين حركته." . ويصير الوحي بهذا الموجب قادرا على تقديم التفسير العلمي الشامل للظواهر المدروسة في حياة البشر.

وبناء على ما سبق يتضح أن الاهتمام بمجال السنن ليس اهتماما نابعا من فراغ، إنه التفات تقف وراءه أسباب قوية ودوافع متينة لم يعد بالإمكان تجاهلها والتغافل عنها، وهي دوافع وأسباب كثيرة جدا، ولعل بعضها آكد من البعض الآخر إلا أنها تتظافر لتجعل من هذا الاهتمام ضرورة ملحة ومطلبا أساسا على مختلف الأصعدة.

المبحث الثالث: منهج استخراج السنن الاجتماعية من القرآن الكريم:

إن تفعيل المصدرية المعرفية للقرآن في مجال السنن الاجتماعية والكشف عن السنن التي تضمنتها آيات الذكر الحكيم، والتي تنبني عليها قواعد إسلامية اجتماعية تساعد على تقييم وتقويم شبكة العلاقات الاجتماعية، لابد أن يكون على شكل جهود منظمة تنطلق من منهج مرجعي ذي أسس واضحة من التحليل والتركيب، مرجع الأمر فيه إلى تبين سنن الله في المجتمع البشري، واستنطاق هذه المعرفة القرآنية، واقتفاء آثارها والتعرف على ضوابطها.

ويمر عمل الباحث في هذا المجال بمجموعة من الخطوات، وذلك كالآتي:

1. لابد للباحث في البداية من استحضار وعي سنني يعيد من خلاله النظر في علاقة النص القرآني بما يحكم البنية الاجتماعية من قوانين، لأن استفادة هذا الجانب من القرآن الكريم يحتاج إلى إفراده بقراءة خاصة يحضر فيها هذا البعد

حضورا قويا. ولعل من أهم مميزات هذه القراءة كونها لا تنخرط في إطار المنهج الذي يخرج بالنص من دائرة الدلالة إلى مجال الاستدلال فيكون بذلك قاصرا عن استثمار النص وتفجير طاقاته الدلالية.

2. يتوجب على العامل في هذا الحقل أيضا أن لا يكتفي بالتحليل العقلي المجرد أو يعمل على اقتراح علاقات سننية من تخمينات عقله، وإلا تعذر التخطيط لمعرفة حقيقية بالظواهر المراد دراستها وتنميتها أو معالجتها. وإنما ينبغي لعمله أن يبدأ بتجميع كافة النصوص المتعلقة بالموضوع سواء أكانت مبثوثة في سورة واحدة أم موزعة على القرآن برمته، وأن يعمد إلى بيان ما سجله القرآن الكريم من قوانين وسنن تتحكم في سير المجتمعات، ويعمل على استنطاق مفرداتها وجوانبها الجزئية، ودعمه في ذلك أن القرآن نفسه تحدث عن السنة في أكثر من موضع.

3. ثم ينتقل بعد الاستقراء التام لكل ما جاء مصرحا به في هذا الباب إلى توسيع دائرة بحثه فيشرع في حصر آيات القرآن الكريم التي يُقدَّر أنها تصف الفعل الاجتماعي، أو العلاقة الاجتماعية، أو التنظيم الاجتماعي، أو تضفي على فعل ما قيمة اجتماعية شريطة أن يكون ذلك مطبوعا بسمة القانون وأن تبرز من خلاله العلاقة السببية بين العناصر التي تم الربط بينها، بمعنى أن بحثه لا يقتصر على الآيات التي أحالت على السنن ودلت

عليها دلالة مطابقية وإنما يشمل أيضا تلك التي دلت عليها دلالة تضمنية.

فالسنن والقوانين الاجتماعية لا يقف استخلاصها عند حدود استقراء الآيات التي صرح فيها القرآن بذكر لفظ السنة مثلا، إذ هناك سياقات متعددة من شأنها أن تسعف الباحث في سبيل تحقيق نفس الغرض، ومن ذلك:

أ. آيات التشريع، وهي آيات لها دلالتها الواضحة في الجانب الواقعي والاجتماعي، وتعد إلى جانب ذلك مرتعا خصبا لكل من أراد البحث عما يرتبط بها من قوانين. ذلك أنها تقيم في واقع الأمر علاقة طردية بين الحكم وثمرته، أي أثره المترتب عنه في الحياة الاجتماعية، وكمثال على ذلك قوله تعالى: ﴿**كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون**﴾، حيث ربط الحكم الذي هو وجوب الصوم بثمرة معينة هي حصول التقوى. وقوله تعالى: ﴿**ولكم في القصاص حياة يا أولي الالباب**﴾ وفيه بيان للعلاقة الطردية التي تربط نظام القصاص باستقرار الحياة الاجتماعية. والأمثلة عديدة في هذا الباب وكلها تدل على أن العلاقة التي تقوم عليها هذه القوانين والسنن تظل قائمة وثابتة لا تتخلف. ويساعد على الكشف عن هذا الجانب ذلك الاطراد والتلازم والتماثل في إجراء القوانين وترتيبها على الأحكام، ففيه عون على استشفاف هذا الجانب السنني خاصة وأن الشريعة الإسلامية نفسها مبنية على اعتبار الحكم والعلل التي

هي من مدركات العقول، والتي لا تختلف باختلاف الأمم والعوائد.

ب. الآيات ذات الصلة بالمجال العقدي، إذ يلزم النظر إلى ما يمكن أن تسعفنا به من سنن، والكشف عن مدى قابليتها لتناول هذا النظر السنني. فكثيرا ما يتردد على الألسنة أن ما ينقصنا هو العمل بموجب العقيدة الإسلامية، وأن الإسلام وحده هو الذي يمكن أن يعيد المسلمين إلى عالم الحضارة الخلاقة المبدعة ويدخلهم في حلبتها، لكن هذا الكلام يبقى عاما وفضفاضا ما لم نقم بإثباته، ولا يتأتى ذلك إلا بالرجوع إلى هذه الآيات وتدقيق النظر فيها وتحليلها تحليلا وافيا، ومعرفة العلاقة التي تربطها بالجانب الاجتماعي، والبحث عما إذا كانت تقتصر على ذكر الأثر والانعكاس الاجتماعي للجانب العقدي وتقف عنده أم أنها تتجاوز هذا المستوى إلى الربط السنني بين العقيدة والفعل الاجتماعي نفسه.

ومما يشجع على القيام بهذا البحث وجود بعض الآيات التي تناولت مسائل عقدية وربطتها ببعض النتائج ربطا سننيا، والملاحظ على نتائج تلك المقدمات الاعتقادية أنها إما نتائج مادية تحيل على ظواهر كونية، أو هي نتائج اجتماعية. وفيما يخص النوع الأول نصادف آية تقرر أن التوبة والإستغفار مقدمة وسبب لنـزول الغيث، حيث جاء على لسان هود عليه السلام قوله: ﴿**ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا إليه يرسل السماء عليكم**

مدرارا ويزدكم قوة الى قوتكم ولا تتولوا مجرمين﴾، ومن ذلك أيضا آية أخرى توضح أن الإيمان الفاعل الملتزم مقدمة لبركات السماء، وهي قوله عز وجل: ﴿**ولو ان أهل القرى ءامنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون﴾**. أما بخصوص النوع الثاني فنجد على سبيل المثال آية تبين أن التوبة والإستغفار مقدمة للتقدم والرخاء الاجتماعي والحياة الطيبة وذلك في قوله تعالى: ﴿**وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه يمتعكم متاعا حسنا الى أجل مسمى ويوتي كل ذي فضل فضله﴾**، ونجد آية أخرى تجعل كفر النعمة سببا في فقدان الأمن الاجتماعي وهي قوله تعالى: ﴿**وضرب الله مثلا قرية كانت ءامنة مطمئنة ياتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون﴾**. وهذه الأمثلة دليل على أن الآيات التي تتحدث عن العقيدة تصلح لأن تكون مظنة للسنن الكونية وتصلح أيضا أن تكون مظنة للسنن الاجتماعية من باب أولى.

إن استخراج مفردات هذا الجانب السنني من آيات العقيدة كفيل بأن يمدنا بقوانين نرسم من خلالها تطور الواقع الاجتماعي لكثير من الحضارات، خاصة إذا علمنا أن العقيدة الدينية قد رافقت دائما تركيب الحضارة عبر التاريخ. وإذا اتضح صدق الاعتبارات التي ربطنا على أساسها بين العقيدة وحركية الواقع الاجتماعي ربطا سننيا صار بالإمكان أن نرسم بطريقة ما مجال

تطور حركية ذلك الواقع كاطراد نعرف قانونه. واستخراج هذه السنن مطلب لن يتحقق إلا بدراسة العلاقة التي تربط بين البعد العقدي والإيماني وبين الإنجاز الحضاري من خلال ما صوره القرآن، ومن الواضح أن هذا أمر يحتاج إلى مزيد من النظر والتأمل.

ج. القصص الوارد في القرآن، وقد لايبدو في إلحاقه بالمظان أي أمر جديد خاصة وأن الرجوع إلى القصة في هذا المجال أمر معتبر وبديهي لا نزاع فيه بين الدارسين. إلا أن الذي ينبغي التنبيه إليه بهذا الصدد هو ضرورة توسيع دائرة البحث في هذا الميدان بحيث لا يبقى النظر مقصورا على تقصي ما عقب به القرآن على قصص السابقين وأحوالهم فقط أو ما أشار إليه من مواطن الاتعاظ والعبرة.

لقد بقيت الكثير من المعاني المستخلصة من القصص القرآني رهينة التصور الفني والتحليل الأدبي ولم تستثمر في إطار الدراسة الاجتماعية والنفسية للكائن البشري ولم تلحق بها. إن الحديث عن إمكان انخراط الكثير من المعاني الواردة في القصص القرآني في نسيج السنن ليس نوعا من التمحل وإقحاما لمسائل خارجة عن الدائرة، وفي غير إطارها وميدانها، وإنما هو أمر تقتضيه الدراسة العميقة لهذه الآيات ويسهل أن يكشف عنه الدارس الذي يتوفر على كفاءة عالية تمكنه من الفهم المنهجي، أي تمكنه من تحليل الظواهر بحثا عن العلاقات والسنن الكامنة

فيها وفيما وراءها ولا يكتفي فقط بوصفها والحديث عن ملابساتها، خاصة وأن القرآن الكريم في وحدته وبنائه الكلي قابل لهذا النوع من الفهم.

إن القرآن لم يأت بتلك المعاني إلا لأهميتها وللدلالة التي تحملها ولدورها الأساسي في تحريك أشخاص القصة وتوجيه أحداثها، ولعل البحث المنهجي فيها قد يقود وفق هذا المنظور إلى مضامين سننية عميقة لكن في إطار التصور العام للقرآن الكريم ومع عدم تحميل النص القرآني أكثر ما يمكن أن يحتمله من دلالات. ومثال ذلك ما يمكن استخلاصه من مواقف امرأة العزيز كما صورتها قصة يوسف عليه السلام. فمن خلال تفكيك الخطاب الوارد في القرآن بشأنها وبشأن افترائها وادعائها أن يوسف عليه السلام هو الذي راودها عن نفسها نفهم أن القرآن قصد إلى التنبيه على بعض خصائص الخطاب البشري وكيف أن هذا الخطاب لا يطابق بالضرورة بين الدوافع الحقيقية وبين المصرح به، كما نلاحظ أيضا أنه يقيم علاقة تلازمية بين السلطة التي تمارسها القوانين والأعراف الاجتماعية وبين إمكانيات النطق بالحقيقة؛ فهذه القوانين إذا مارست سلطتها وحكمها على الإنسان فإنها تقوده بسطوتها وقهريتها إلى تزييف الكلام وتمويه الحقائق، وبالتالي فهناك علاقة طردية تربط الضغط الاجتماعي بالانزياح الحاصل بين التصور والحدث.

وفي نفس السورة أيضا يمكن استشفاف العلاقة السببية التي ربطت أزمات ذلك المجتمع في حلقات متسلسلة فيما بينها؛ فهناك الفراغ الديني والضياع العقدي، وهناك التحلل الأخلاقي وسيطرة موضوع الجنس لا سيما في بيوت علية القوم، وهناك أزمة الفكر والقيادة التي ساهمت فيها الأزمات السابقة، وهناك في آخر المطاف نذير أزمة اقتصادية هي المآل الطبيعي لتظافر تلك العوامل.

وبالربط المنهجي بين هذه المعطيات مجتمعة نخلص إلى أن توفر هذه المقدمات يقود حتما إلى نفس النتائج ونفهم أن حصول هذه المسببات رهين بتعاطي تلك الأسباب، وهذا أمر لا يمكن أن نصل إليه ما لم نضفي على المعاني والمواقف الواردة في القصص القرآني – مهما كانت جزئية ودقيقة- بعدها الدلالي والرمزي الذي يسعف في استخراج هذه المعرفة.

لابد إذن للباحث أن ينطلق من فكرة أساسية مفادها أن القرآن الكريم حين يسوق الأحداث والوقائع فإنه لا يقف بها عند جانبها المتناهي ذي العلاقة الضيقة بالظرفية التاريخية، وإنما يتجاوز ذلك إلى تقديم السنن المطردة والقوانين العامة التي تخضع لها العديد من الوقائع الممتدة عبر الزمن والتي تتحقق فيها نفس الأسباب وبالتالي نفس النتائج. ولابد لنظره أن ينصب أساسا على مضمون الواقعة وعلى الإشارات التي تناولتها القصة بخصوص الممارسة البشرية وما يرتبط بها من وصف للجانب

النفسي أو الاجتماعي، وأن يركز على جوانب الطبيعة البشرية التي لا تتغير، وينقب في القصة عن جانبها الذي يقبل الامتداد، ولا يقف فقط عند خصوصياتها التي تنفرد بها عن غيرها. أي أنه ينبغي أن يتقصى الجانب الكلي الذي يقبل الاطراد والتكرار، ويبتغي الكشف عن العلاقة السببية التي تربط الظواهر فيما بينها لأن الخطاب القرآني نفسه يأبى ربط الأحداث التي تسوقها الآيات بنطاق محدود في زمن معين ومكان محدد وأشخاص معلومين، وإنما يشير – من خلال ربط الظواهر فيما بينها- إلى قوانين الله وسننه المبثوثة في المجتمعات البشرية.

د. لابد من الاستعانة بمجموعة من آليات الخطاب الخارجية، ويتعلق الأمر بالخصائص الأسلوبية والأدائية، فالباحث يهتم بخارج الخطاب كما يهتم بداخله؛ إنه يهتم بالمبنى اهتمامه بالمعنى وما ذلك إلا رغبة في محاصرة النص من جميع جوانبه واستفادة أكبر قدر ممكن من السنن الواردة فيه. ومن جملة هذه الخصائص تقرير نتيجة معينة بناء على وصف معين أو حالة معينة، أو تعليق حكم الله بناء على سبب أو شرط معينين، أو ورود فعل الله في سياق جملة الشرط وترتيب الجزاء على الفعل أو امتناعه بسبب الفعل، فيكون الإخبار بهذه الصيغ إخبارا عن سنة ثابتة لله تعالى كما في قوله تعالى: ﴿**وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا**﴾ وقوله تعالى: ﴿**إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**﴾وقوله تعالى: ﴿**ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض**

لفسدت الارض﴾ ومنها أيضا ورود فعل الله مع تعليله، كما في قوله تعالى: ﴿**ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم في ما ءاتاكم﴾** وقوله تعالى: ﴿**يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا﴾**

4. بعد أن يستكمل الباحث جمع مادته فإنه يخضعها للدراسة، وكبداية لذلك لابد أن يقوم لأسباب علمية وموضوعية بعملية تصنيف لهذه المادة من خلال البحث عن الأفكار المحورية التي تنخرط في سلكها، والكشف عن ترابط البيانات القرآنية المتفرقة ووحدتها حيال الموضوع الواحد، ومن خلال التنسيق بينها وفق بنيتها وارتباطاتها بحيث يجمع في موطن واحد كل طائفة متشابهة في طبيعتها ونوعيتها. ويقوم الباحث أيضا بعزل كل موضوع على حدة وفرزه عن بقية المواضيع ليتمكن من إجراء الدراسة عليه. وتأتي أهمية هذه الخطوات المنهجية من كون الخروج بمعرفة دقيقة في هذا المجال يحتاج إلى تسطير أصول منهج متكامل للاستفادة التامة من هذه المادة الأولية، وتمكننا هذه الخطوات من الانتقال في التعامل معها من مرحلة العرض والتجميع فحسب إلى محاولة بناء المفاهيم تمهيدا لاستخلاص القوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية.

5. في المرحلة الثانية -وبعد عملية الفرز السابقة الذكر- يتناول كل موضوع على حدة، ويتأمل آياته ويتفكر في مغزاها من أجل الكشف عن دلالتها الاجتماعية. يعمل الباحث أيضا على

تحديد عدد من المتغيرات الأساسية داخل الموضوع الذي تم عزله، ويعمل كذلك على إعادة تفكيك وتحليل ما كثفه النص القرآني، ويقلب النظر فيما ولده هذا التفكيك ليرى مدى قدرته على الكشف عن العلاقة التي ركبت على أساسها المقدمات والنتائج، ومدى استطاعته تبيين الأصول العامة التي تنتظم الوقائع بنتائجها الحتمية. إن هذا العمل هو الذي يمكنه في النهاية من تحليل المضامين المتنوعة والمتشابكة لموضوع دراسته مقطعا مقطعا وفصلا فصلا.

من المفترض أن يصل الباحث في نهاية هذه المرحلة إلى بناء مجموعة من المفاهيم المفتاحية التي تمكنه من رؤية موضوعات الحقل الاجتماعي في صلته بالقضايا السننية. وتحديد هذه الموضوعات هو الذي يوفر وحدات التحليل التي يمكن الانطلاق على أساسها في اتجاه البحث والكشف عن بقية أجزاء النظام وطريقة ترابطه.

6. وقبل أن يسترسل الباحث في هذه الدراسة ويصوغ مفاهيمه صياغة نهائية ينتقل على أساسها إلى بناء إطاره النظري، لابد له من الوقوف عند محطة مهمة يستكمل من خلالها تصوره حول موضوع دراسته، وذلك بالرجوع إلى الأعمال التفسيرية السابقة له واستنطاق ما جاء فيها بخصوص هذا الموضوع عساه يستفيد من تجربتها ويوظف المعارف المودعة فيها لأن هذه الأعمال نفسها قد انصبت على دراسة آيات القرآن أيضا وتوخت

الوصول إلى توضيح المعاني المرتبطة بها أو الكامنة وراءها، وفي التعامل معها استثمارٌ للتراكم المعرفي وعون للباحث على تتبع المتغيرات الدلالية التي قد تلحق بعض المعاني لأسباب تاريخية أو اجتماعية، وعون له أيضا على معرفة مدى إمكانية وجود حديث عن السنن يتمتع بقدر لا بأس به من النضج المفاهيمي بحيث يمكن التعويل عليه، أم أن واقع تلك الأعمال لا يسعف في ذلك.

إن أول سؤال يطرح نفسه بإلحاح في إطار تحديد هذه المفاهيم ومدى حضورها في أعمال المفسرين، يدور حول مدى حضور هذا الوعي السنني عند المفسر قديما. فإلى أي حد كان المفسر في العصور السابقة يتنبه إلى هذا الجانب السنني ويفسر آيات القرآن الكريم على وفقه؟ وهل كانت السنن بالنسبة إليه تتميز بنفس صرامة القوانين، أم أن حضورها كان على مستوى التسمية فقط؟ ومن ثم هل يمكن التعويل على ما جاء به والاستعانة به في مرحلة الصياغة المفاهيمية أم أنه لا يتوفر على المؤهلات التي تمكن من ذلك؟

أول ما يثير انتباهنا ونحن نتصفح كتب التراث نص نفيس لابن تيمية يصب مباشرة في هذا الاتجاه، ولعله يساعدنا في شق الطريق نحو الإجابة عن هذه الأسئلة. في هذا النص يقوم ابن تيمية بتحديد مفهوم السنة ويقدم أنموذجا يبين من خلاله مقصوده ثم يقوم بعدها بتعداد بعض الآيات التي تضمنت كلمة 'سنة' والأوصاف المقترنة بها فيقول: "السنة هي العادة التي تتضمن أن

يفعل في الثاني مثل ما فعل بنظيره الأول، ولهذا أمر سبحانه وتعالى بالاعتبار وقال: ﴿**لقد كان فى قصصهم عبرة لأولي الألباب**﴾، والاعتبار أن يقرن الشيء بمثله فيعلم أن حكمه مثل حكمه (...)فإذا قال ﴿**فاعتبروا يا أولي الأبصار**﴾وقال: (لقد كان في قصصهم عبرة لأولى الألباب) أفاد أن من عمل مثل أعمالهم جوزي مثل جزائهم ليحذر أن يعمل مثل أعمال الكفار وليرغب في أن يعمل مثل أعمال المؤمنين أتباع الأنبياء. قال تعالى: (قد خلت من قبلكم سنن فسيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين) وقال تعالى: ﴿**وإن كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها وإذا لا يلبثون خلافك إلا قليلا سنة من قد أرسلنا قبلك من رسلنا ولا تجد لسنتنا تحويلا**﴾ وقال تعالى: ﴿**لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لنغرينك بهم ثم لا يجاورونك فيها إلا قليلا ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلا سنة الله في الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا**﴾.

لقد انطلق ابن تيمية من المعنى اللغوي لكلمة 'سنة' واستقى منه الدلالة الاصطلاحية وهو نفس ما قمنا به في مقاربتنا لمفهوم السنة، ثم أسبغ على السنة مجموعة من المواصفات التي تقربها بشكل كبير من معنى القانون-ولربما تجعلها مطابقة له- فهي عنده "تتضمن أن يفعل في الثاني مثل ما فعل بنظيره الأول"، ولا يمكن للأمر أن يتم على هذا النحو ما لم تكن النظائر خاضعة لنفس

القانون ومحكومة بنفس المبدئ. إن أهم ما نستخلصه من هذا التعريف الذي وضعه ابن تيمية أن تكرار نفس الشروط كفيل بإعطاء نفس النتائج، بمعنى أن ما حدث مرة قابل لأن يحدث مرارا إذا توفرت نفس الشروط، فالسنة ما هي إلا قانون يسري على حقائق من نفس النوع، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن ابن تيمية قد تنبه إلى الارتباط الحاصل بين السنة والاعتبار واستشهد على ذلك بعدد كبير من الآيات، وهو مؤشر مهم يبين لنا مدى نضج هذه الفكرة عند صاحبها، لأنها لو لم تكن قد اختمرت بما فيه الكفاية لما ظهرت بهذا المستوى الرفيع من الدقة.

ولا أدل على التقارب الحاصل عند ابن تيمية بين السنة والقانون-ولربما ترادفهما عنده- من كونه عبر عن السنة في مواطن كثيرة بمصطلح كلمات الله الذي سبقت الإشارة إليه عند دراسة مفهوم السنة، فهو يرى أن "الحوادث إنما تكون بمشيئة الله وقدرته، وقد كان النبي يستعيذ ويعوذ ويأمر بالاستعاذة بكلمات الله التامات التي لا يجاوزها بر ولا فاجر. فالكلمات التي بها كون الله الكائنات لا يخرج عنها بر ولا فاجر، فما من ملك ولا سلطان ولا مال ولا جمال ولا علم ولا حال ولا كشف ولا تصرف إلا وهو بمشيئته وقدرته وكلماته التامات." وهذه الأوصاف كلها تنطبق على مفهوم السنن التي بثها الله في الوجود؛ فهي كذلك عامة شاملة لجميع البشر مؤمنهم وكافرهم، برهم وفاجرهم،كما أنها حاكمة على أحوالهم وتصرفاتهم وسائر أوضاعهم تماما كما

هو الشأن مع هذه "الكلمات". وتأسيسا على ذلك، يكون المراد بكلمات الله عند ابن تيمية هو تلك السنن أو القوانين التي أقام الله الوجود على أساسها. ونفس المعنى الذي أعطاه ابن تيمية لـ'كلمات الله' هنا هو الذي أضفاه عليها في مواطن عديدة منها ما ذكره حين تعرض لقوله تعالى: ﴿**وصدقت بكلمات ربها وكتبه**﴾وقوله: ﴿**وتمت كلمة ربك الحسنى على بني إسرائيل بما صبروا**﴾.

ومما يزيد هذا الذي سطرناه هنا تأكيدا كون ابن تيمية قد أفرد رسالة خاصة بهذا الباب، عالج فيها الكثير من مسائله وجعلها بعنوان 'رسالة في لفظ السنة'، وقد تعرض فيها لمفهوم السنة وفصل فيه بما فيه الكفاية، مع التركيز على قضية الإطراد أو المماثلة التي تكسب السنة قدرا كبيرا من الصرامة وتحذو بها حذو القانون. فهي "العادة في الأشياء المتماثلة(...) ولفظ السنة يدل على التماثل، فإنه سبحانه إذا حكم في الأمور المتماثلة بحكم فإن ذلك لا ينتقض ولا يتبدل ولا يتحول، بل هو سبحانه لا يفوت بين المتماثلين. وإذا وقع تغيير فذلك لعدم التماثل(...) وأنه سبحانه يسوي بين المتماثلين ويفرق بين المختلفين كما دل القرآن على هذا في مواضع كقوله تعالى: ﴿**أفنجعل المسلمين كالمجرمين**﴾، ومن هذا الباب صارت قصص المتقدمين عبرة لنا ولولا القياس واطراد فعله وسنته لم يصح الإعتبار بها، والإعتبار إنما يكون إذا كان حكم الشيء حكم نظيره كالأمثال المضروبة في القرآن وهي كثيرة."

إن عمل ابن تيمية لا يقف عند حد الإشارة إلى أثر السنن في المجتمعات وضرورة الاعتبار بها، ولا يقف أيضا عند تحديد المقصود بالسنن فقط، وإنما يتجاوز ذلك إلى مستوى آخر يبين عن استيعاب جيد لجوانب الموضوع الذي يتحدث عنه، إنه يحيلنا على بعض المظان التي نستطيع من خلالها الوقوف على هذه السنن ويجعل على رأسها القصص والأمثال، ويذكر أن ذلك في القرآن كثير.

هذا بالإضافة إلى أنه يعمد هو أيضا إلى تقسيم السنن إلى قسمين، سنن طبيعية وأخرى دينية كما سبق أن جاء مع الدكتور عز الدين توفيق في مفهوم السنة. ومن خلال حديثه عن السنن الدينية نفهم أنه يعني بها فيما يعنيه ما اصطلحنا على تسميته بالسنن الاجتماعية، ثم يجعل الكل دينيا لأن جميع ذلك من تدبير الله وحكمته، فهو الذي أودع هذه السنن في خلقه، وأطلعهم في كتابه على سبل جريانها حسب أحوال الخلق وأوصافهم. إن الحكمة بالنسبة لابن تيمية "تقتضي تبديل بعض ما في العالم كما وقع كثير من ذلك في الماضي وسيقع في المستقبل، فعلم أن هذه السنن دينيات لا طبيعيات(...) وقوله تعالى ﴿**فلن تجد لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا**﴾ دليل على أن هذا من مقتضى حكمته، وأنه يقضي في الأمور المتماثلة بقضاء متماثل لا بقضاء مخالف. فإذا كان قد نصر المؤمنين لأنهم مؤمنون كان هذا موجبا لنصرهم حيث وجد هذا الوصف، بخلاف ما إذا عصوا ونقضوا

إيمانهم كيوم أحد فإن الذنب كان لهم، ولهذا قال: ﴿ولن تجد لسنة الله تبديلا﴾فعم كل سنة له، وهو يعم سنته في خلقه وأمره في الطبيعيات والدينيات. لكن الشأن أن تعرف سنته. وحقيقة هذا أنه إذا نقض العادة فإنما ينقضها لاختصاص تلك الحال بوصف امتازت به عن غيره."

ومن خلال هذا القول يتبين لنا السبب الذي جعل ابن تيمية يتحدث عن قضية النصر والهزيمة- وهي سنة اجتماعية- على هذا النحو، فالكل في نهاية المطاف من حكمة الله وتدبيره، فهو الذي أنشأ هذه السنن وأقامها، وهو الذي أجراها وجعلها مطردة. ومقتضى حكمته أن تكون هذه السنن ثابتة لاتتبدل، وأما ما قد يبدو من انخرامها في بعض الأحوال، فما ذلك إلا لاختصاص هذه الأحوال بأوصاف معينة تجعلها لا تندرج تحت هذه السنة أو تلك.

ولم يقف عمل ابن تيمية عند تحديد المفهوم العام للسنة، وإنما عمل أيضا من خلال استعراض مجموعة من الآيات القرآنية على صياغة قانون عام يخضع له سير المجتمعات، وهو على وجه التقريب نفس ما يطمح الباحث فب ميدان السنن الاجتماعية إلى الوصول إليه في نهاية دراسته. يسمي ابن تيمية هذا القانون الذي وصل إليه بقانون الطرد وقانون العكس، ويرى أن "ما أمر الله به من الاعتبار في كتابه يتناول قياس الطرد وقياس العكس. فإنه لما أهلك المكذبين للرسل بتكذيبهم كان من الاعتبار أن يعلم أن من

فعل فعلهم أصابه مثل ما أصابهم فيتقي تكذيب الرسل حذرا من العقوبة، وهذا قياس الطرد، ويعلم أن من لم يكذب الرسل لا يصيبه ذلك وهذا قياس العكس." فهناك تلازم بين تكذيب الرسل وما يترتب عليه من الدمار وبين تصديقهم وطاعتهم وما يترتب عليه من النصر.

يتضح إذن من خلال نموذج ابن تيمية أنه قد أدرك طرفا من السنن الاجتماعية التي يتضمنها القرآن الكريم، ويتضح أيضا أن الأعمال التفسيرية على العموم والقديمة منها على وجه الخصوص قد تصلح عونا للباحث في هذا المجال، فبمقدورها أن تفيده وتعضده في استنباطه للمفاهيم وتركيبه لها لأنها قد حاولت بشكل أو بآخر أن تقوم بنفس العمل.

7. يركز الباحث جهده بعد هذه المرحلة حول محور أساسي هو بناء ما توصل إليه بحثه من مفاهيم جزئية وتركيب بعضها على بعض ضمن منظومة مفاهيمية يقبلها القرآن بحيث لا تتصادم مع وحدته البنائية، وغائيته، وإطلاقيته، وعربيته، وخصوصية لغته. إذ من المتعذر أن يبني الباحث رؤيته المفاهيمية بمعزل عن المنظومة، فهي أمر ضروري، ولا يمكن الحديث عن المفهوم باعتباره مفردة منقطعة الصلة عن سياقها المعرفي، كما لا يمكن تكوين وعي متكامل للمفهوم إلا ضمن المنظومة؛ ففي إطارها يفصل كل مفهوم عن غيره، كما يتحدد موقع كل مفهوم من غيره، ويظهر أيضا نوع الترابط الحاصل بين مجموع تلك المفاهيم، وهل هو ارتباط عضوي أم وظيفي أم غير ذلك. وتفيد

هذه المنظومة أيضا في ترشيد البحث وتوجيهه نحو المظان التي من الممكن أن يكون الباحث قد أغفلها في جمعه الأول.

إن هذا العمل هو وحده الكفيل بتجلية ملامح تصور القرآن للقوانين الاجتماعية التي تحكم المجتمعات البشرية، وهو الكفيل أيضا بمد الباحث بأرضية صلبة يتمكن على أساسها من استنباط خصائص هذه السنن استنباطا عمليا دقيقا من الناحية العلمية، وبعيدا عن مجرد الحدس والارتجال. ويمكن هذا العمل أيضا من الانطلاق بكل ثبات نحو التفريق بين السنن الاجتماعية وغيرها من السنن، ويمكن أيضا من وضع اليد على أوجه الائتلاف والاختلاف الموجودة بين التصور القرآني للسنن الاجتماعية وبين التصور الذي تقدمه العلوم الاجتماعية خاصة على مستوى الإلزام والحتمية والصرامة القانونية والاطراد وإمكان التنبؤ.

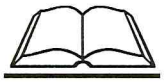

خاتمة:

اتضح لنا من خلال هذه الدراسة مفهوم السنن عموما والاجتماعية منها على وجه الخصوص، كما تبينت الدواعي الحضارية والمعرفية والوظيفية الدافعة للاهتمام بها والمسوغة لاستخراجها من القرآن الكريم. وإلى جانب ذلك فقد برزت درجة الدقة والصرامة المنهجية التي ينبغي للباحث السير عليها في استخراج ودراسة السنن الاجتماعية الواردة في كتاب الله، إذ لابد أن يتبع منهجا استقرائيا تاما يوازي فيه بين البحث في آيات القرآن الكريم ومفرداته وبين تتبع أعمال المفسرين لجرد ما تضمنته من إشارة إلى هذا الميدان أو تصريح به. وما من شك في أن دراسة من هذا القبيل قادرة على رسم ملامح واضحة للقوانين التي يضمها كتاب الله الخالد وبيان درجة الصرامة والاطراد التي تتمتع بها، فهي مدخل ضروري تصبح على أساسه هذه السنن معطى من المعطيات بعد أن كانت مادتها متفرقة مبثوثة في ثنايا الكتاب، وعلى أساسه أيضا نعرف مدى إمكانية التعويل على السنن المأخوذة منه واعتمادها مصدرا أساسيا لعلم السنن وعلم الاجتماع والمستقبليات.

ومن شأن هذه المعطيات إذا اجتمعت أن تساعد على اكتشاف الثابتة المنهجية في معالجة الخطاب القرآني للمسألة الاجتماعية. ومن شأن هذا الاكتشاف أن يمكن في مرحلة لاحقة من إبراز المدلولات الحضارية للمعاني التي تدور في فلك القرآن الكريم، ومن ثم استحضار هذه المدلولات وتفعيلها في وعي الإنسان المعاصر وواقعه.

مراجع الدراسة:

- القرآن الكريم.
- أسس علم الاجتماع، محمود عودة، بدون تاريخ، دار النهضة العربية.
- الإسلام في القرن العشرين: حاضره ومستقبله، عباس محمود العقاد، ط2، فبراير 1969، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- الإسلام ومنطق القوة، محمد حسين فضل الله، ط3، 1405هـ/ 1985م، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان.
- أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، محمد الطاهر ابن عاشور، 1977، الشركة التونسية للتوزيع، الدار العربية للكتاب.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق محمد علي النجار، بدون تاريخ، المكتبة العلمية، بيروت-لبنان.
- التأصيل الإسلامي للدراسات النفسية: البحث في النفس الإنسانية والمنظور الإسلامي، محمد عز الدين توفيق، ط1، 1418هـ/ 1998م، دار السلام، القاهرة.
- التأصيل الإسلامي لنظريات ابن خلدون، عبد الحليم عويس، كتاب الأمة، السنة الخامسة عشرة، العدد 50، ذو القعدة 1416هـ/ مارس-أبريل 1996.
- التصوير الفني في القرآن، سيد قطب، ط1409هـ/ 1988م، دار الشروق-بيروت، دار الثقافة-الدار البيضاء.
- التفسير الإسلامي للتاريخ، عماد الدين خليل، ط3، يونيو 1981، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان.
- التفكير فريضة إسلامية، عباس محمود العقاد، بدون تاريخ، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- الجامع الصحيح مع شرح الإمام النووي، مسلم بن الحجاج القشيري، ط1، 1407هـ/ 1987م، دار القلم، بيروت- لبنان.
- جدل العقل والنقل في مناهج التفكير الإسلامي: في الفكر الإسلامي الحديث، محمد الكتاني، ط1، 1421/ 2000، دار الثقافة، الدار البيضاء.

- دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، فتحي الدريني ، ط1، 1408هـ/ 1988م، دار قتيبة، دمشق.
- رؤية في منهجية التغيير، عمر عبيد حسنة، ط1، 1414هـ/ 1994م، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان.
- رسالة في لفظ السنة في القرآن (جامع الرسائل)، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، طبعة مصر.
- السنن الإلهية في الأمم والجماعات والأفراد في الشريعة الإسلامية، عبد الكريم زيدان، ط2، 1414هـ/ 1993م، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان.
- سنن القرآن في قيام الحضارات وسقوطها، محمد هيشور، سلسلة الرسائل الجامعية 30، ط1، 1417هـ/ 1996، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة.
- العلوم الإنسانية والإيديولوجيا، محمد وقيدي، بدون تاريخ، دار الطليعة.
- العمل الإسلامي والاختيار الحضاري، محمد يتيم، ط4، 1417هـ/ 1996م، دار قرطبة-الدار البيضاء.
- فكرة إعجاز القرآن منذ بعثة النبي حتى عصرنا الحاضر، نعيم الحمصي، ط2 مزيدة ومنقحة، 1400هـ/ 1980م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- فلسفة الحضارة عند مالك بن نبي: دراسة إسلامية في ضوء الواقع المعاصر، سليمان الخطيب، سلسلة الرسائل الجامعية 4، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1/ 1413-1993، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- كيف نتعامل مع القرآن، محمد الغزالي، سلسلة قضايا الفكر الإسلامي، ط3، 1413-1992، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الوفاء، المنصورة.
- لسان العرب، ابن منظور، ط1، دار صادر، بيروت.
- مجموع الفتاوي، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، بدون بيانات.
- مختار الصحاح، أبو بكر الرازي، تحقيق محمود خاطر، طبعة جديدة،1415/ 1995، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.
- معجم العلوم الاجتماعية، الشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة "يونسكو"، إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

- من فقه التغيير: ملامح من المنهج النبيوي، عمر عبيد حسنة، ط1، 1415هـ/ 1995م، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان.

- منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، محمد محمد أمزيان، ط3، 1416/ 1996، بيت الحكمة للترجمة والنشر، وجدة-المغرب.

- منهج التغيير الاجتماعي في الإسلام، محسن عبد الحميد ، ط1، 1403هـ/ 1983م، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان.

- الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي، ط4، 1420هـ/ 1999م، دار المعرفة، بيروت-لبنان.

- الموطأ، مالك بن أنس، بدون تاريخ، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق محمود محمد الطناحي، بدون تاريخ، القاهرة.

- الوراثة الصالحة للحضارة المعاصر: بحث قرآني في الحضارة، فاروق حمادة، 1399هـ/ 1979م، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء.